السياسة العامة للمؤسسة الاقتصادية في ظل الصعوبات المالية

The general policy of the economic institution in the face of financial difficulties

مهدي تواتي* ، دبدوش الهاشمي[2]

[1]جامعة البليدة2 لونيسي علي (الجزائر)، m.touati@univ-blida2.dz

[2]جامعة البليدة2 لونيسي علي (الجزائر)، e.debdouche@univ-blida2.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/25 تاريخ القبول: 2023/11/09 تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص:

تواجه المؤسسات الاقتصادية الجزائرية كثير من الصعوبات والعراقيل والعوامل التي تعيق أداءها وتحد من فعاليتها وتؤثر على سياساتها المختلفة، ومن أهمها الصعوبات المالية التي تعد عاملا مهما في تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية التي تسعى في الأساس لتحقيق أرباح مالية بهدف تحقيق توازناتها وتوسيع نشاطها ومضاعفة أرباحها، من هذا المنطلق سنحاول الوقوف على حجم تأثير هذه العوامل في تحديد السياسة العامة للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية: الصعوبات المالية، السياسة العامة، المؤسسة الاقتصادية.

Abstract:

Algerian economic institutions face many difficulties, obstacles, and factors that impede their performance, limit their effectiveness, and affect their various policies, the most important of which is financial difficulties, which are an important factor in achieving the goals of the economic institution that primarily seeks to achieve financial profits in order to achieve its balances, expand its activities, and multiply its profits, from this As a starting point, we will try to determine the size of the impact of these factors in determining the General Policy of the institution.

Keywords: Financial Difficulties, Public Policy, Economic Institution.

1. مقدمة

*المؤلف المرسل

إن الصعوبات المالية التي قد تعانيها المؤسسات الاقتصادية تنعكس بدون شك وبدرجة كبيرة على سياسة المؤسسة في مجال التكوين والتحفيز المالي، وحتى على خططها الاستثمارية وأهدافها المستقبلية، فإذا كانت المؤسسة تشكوا من معاناة أو عجز مالي جراء هذه الصعوبات فإنها تلجأ إلى خطط بديلة لتخفيض فاتورة الانفاق، أما إذا كانت المؤسسة لا تشكوا من صعوبات مالية فإنه بإمكانها توسيع نشاطاتها ومضاعفة استثماراتها وبالتالي زيادة أرباحها، خاصة في محيط يتسم بالتنافس والاقناع، وهذا ما يتطلب تخصيص ميزانيات محددة لتكوين الإطارات وإجراء التربصات للعمال والموظفين، ورصد مخططات وعلاوات للتحفيز وتعزيز انتماء الافراد للمؤسسة.

تلعب العوامل المادية في جانبها المتعلق بالصعوبات المالية التي قد تواجهها المؤسسة الاقتصادية خلال مسيرتها وتأثير ذلك على سياستها العامة في مجال تكوين وتأهيل الموارد البشرية، ما يجعلنا نؤكد بأن الوضعية المالية الجيدة والمريحة للمؤسسة بشكل عام تنعكس إيجابيا على الجانب التكويني والتحفيزي للعمال، والعكس صحيح فالمؤسسة التي تشكوا صعوبات مالية لا يمكنها الصمود في السوق وتبقى معرضة للتفكك والافلاس في أي لحظة، وهذا ما أثبتته عديد الدراسات في هذا المجال.

تأتي هذه الدراسة في سياق محاولة الكشف عن تأثير الصعوبات المالية للمؤسسة في سياستها العامة بشكل عام.

من هذا المنطلق وبناء على ما تم ذكره آنفا كانت إشكالية هذا البحث على النحو التالي:

ما مدى تأثير الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية على سياستها العامة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

يؤثر هامش الأرباح في اتجاه المؤسسةنحو استخدام آليات التحفيز المالي.

تؤثر الصعوبات المالية للمؤسسة بشكل سلبي على سياستها نحو التكوين ومتابعة العمال.

يؤثر العجز المالي للمؤسسة في سياستها نحو اعتماد التحفيز المالي.

2. مفاهيم البحث

1.2. الصعوبات المالية

نقصد بالصعوبات المالية للمؤسسة الاقتصادية كل العوائق والمشاكل المالية التي تواجه المؤسسة من نقص المداخيل وقلة الموارد ومشاكل التسويق وضعف هامش الأرباح المحققة وغيرها من العوائق ذات البعد المادي.

2.2- السياسة العامة

يطلق مصطلح السياسة العامة في الغالب على النشاط الحكومي وبرنامج الحكومة المتضمن جميع جوانب نشاطها، والمتمثلة في مجموع النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية. (الفهداوي، ف خ، 2001: 33).

أما في هذا البحث فنقصد بالسياسة العامة للمؤسسة الاقتصادية كل ما يتعلق بنشاطها وبرامجها وأهدافها وإدارة مواردها المختلفة.

3.2- المؤسسة الاقتصادية

يعرف "محمد أكرم العدلوني" المؤسسة في كتابه "العمل المؤسسي" بأنها "منظمةتجمعبينأشخاصذوي كفاءات متنوعةتستعملرؤوس الأموالوقدراتمنأجلإنتاجسلعةما،والتييمكنأنتباعبسعرأعلىمماتكلفته". (العدلوني، م أ، 2001: 33).

عرّف الباحثان "جيان لونجات" (Jean Longatte)، و"جاك مولر" (Jacques Muller) المؤسّسة في كتابهما "اقتصاد المؤسسة (économie d'entreprise) بأنها: وحدة قانونية، سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي في صنع القرار، وتنتج سلع وخدمات تجارية. (Jean L, Jacque M : 01).

يذكر الدكتور "يوسف مسعداوي" في كتابه "أساسيات في إدارة المؤسسات" عدة تعاريف للمؤسّسة الاقتصادية نورد منها: (مسعداوي، ي، 2014: 17-18).

المؤسسة هي وحدة اقتصادية تتجمع فيها الموارد البشرية والمادية للإنتاج الاقتصادي.

المؤسسة الاقتصادية هي كل تنظيم اقتصادي مستقل ماليا في إطاره القانوني والاجتماعي، حيث يقوم بإنتاج سلع أو خدمات، وفق أهداف اقتصادية مضبوطة معينة.

المؤسسة هي تنظيم إنتاجي معين، الهدف منه إيجاد قيمة سوقية معينة من خلال الجمع بين عوامل إنتاجية معينة، لتحقيق الربح من الفرق بين الإيرادات وتكاليف الإنتاج.

3- منهج البحث وأدواته

1.3- منهج البحث

يعرف رشيد زرواتي المنهج في كتابه "منهجية البحث العلمي" على أنه: "مجموعة العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث بغية تحقيق أهداف بحثه، وبالتالي فالمنهج ضروري للبحث إذ هو الذي ينير الطريق ويساعد الباحث في ضبط أبعاد وسائلة وفروض البحث. (زرواتي، ر، 2002: 92).

اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي بحكم ملائمته لدراسة الظواهر الاجتماعية، حيث يصفها وصفا دقيقا كما هي في الواقع من خلال معالجة وتحليل البيانات التي يحصل عليها الباحث باستخدام أدوات وتقنيات علمية مناسبة لهذا المنهج.

يستخدم المنهج الوصفي في البحوث الاجتماعية التي تهدف لوصف الظواهر الاجتماعية وصفا كميا واقعيا ودقيقا، وهو عبارة عن "طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتصويرها كميا عن طريق جمع معلومات مقننة عن المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة". (بوحوش، ع، الذنيبات م م، 2007: 139).

وظفت المنهج الاحصائي التحليلي، الذي يمكّننا من استخدام "الطرق الإحصائية كرموز ومؤشرات لقيم وظواهر وعلائق معينة يقوم الباحث بتفسيرها وتحليلها، وتساعده أيضا في تعميم نتائج بحثه على أكثر من عينة دراسته". (معن خليل، ع، 1995: 81).

2.3- أدوات البحث

اعتمدت في هذا البحث على أداة الاستمارة، وهي كما يصفها "حسن محمد حسن" هي عبارة عن "نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي توجه إلى الأفراد أثناء المقابلة بغية الحصول على بيانات معينة وللاستمارة دور كبير في إنجاح أي بحث علمي، فهي تفرض على المبحوث التقيد بموضوع البحث وعدم الخروج عن أطره العريضة ومضامينه التفصيلية ومساراته النظرية والتطبيقية". (حسن، م ح، 1986: 93). وهي أيضا كما يذكر "أحمد عياد" "عبارة عن مجموعة أسئلة تدور حول موضوع معين

تقدم لعينة من الأفراد للإجابة عنها، وتعد هذه الأسئلة في شكل واضح بحيث لا تحتاج إلى شرح إضافي وتجمع معا في شكل استمارة ". (عياد، أ، 2006: 121).

شملت استمارة هذا البحث أربعة محاور أساسية بالإضافة إلى محور البيانات العامة. وضمت تسعة وعشرون (29) سؤالا. تم توزيع 123 استمارة واسترجاع 118 منها.

4- عينة البحث

يلجأ الباحث إلى اختيار جزء من مجتمع الدراسة يسمى العينة التي تعتبر جزءا ممثلا للمجتمع الأصلي حتى يتمكن من دراستها وإعطاء صورة عن هذا المجتمع بتعميم نتائجها، و"يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا" (لطفي، ع م، 1976: 363).

استخدمت في هذا البحث العينة القصدية كونها تناسب هذا النوع من الدراسات، باعتبارنا قصدنا الإطارات دون غيرهم من العمال، وهي تلك العينة التي يتم من خلالها سحب عينة من مجتمع بحث بانتقاء عناصر مثالية من هذا المجتمع، وتبدو العناصر المختارة المكونة للعينة في المعاينة النمطية كنماذج لمجتمع البحث المراد دراسته، تكون بمثابة صور نمطية لنفس مجتمع البحث الذي استخرجت منه. (أنجرس، م، 2006: 310).

5- ميدان البحث

تمثل ميدان هذا البحث في مؤسستين اقتصاديتين هما: المؤسسة الوطنية للمنظفات فرع سور الغزلان، والمجمع الصناعي لإسمنت الجزائر فرع سور الغزلان أيضا.

6- التطور التاريخي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية

شهدت المؤسسة الاقتصادية الجزائرية خمس مراحل أساسية في مسار تطورها هي:

1.6- مرحلة التسيير الذاتي (1962-1966)

ظهر هذا النمط من التسيير كمحصلة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي عرفتها الجزائر غداة استقلالها، حيث ترك المعمرون الاوربيون من أرباب المؤسسات والمزارع فراغا كبيرا فيما يتعلق بتسيير هذه المؤسسات مما دفع بالعمال لتحمل المسؤولية باختيار لجنة للتسيير الذاتي تنتخب من طرف العمال ويقوم أعضاء

هذه اللجنة بانتخاب رئيس، لكن تدخلت الدولة بتعيين مدير إلى بجانب الرئيس يمثل الوزارة الوصية.

هذه التدخلات جعلت العمال في ظروف تتميز بعدم الرضى بسبب تدخل الحكومة وفرضها لإجراءات تحد من سلطتهم في اتخاذ قرارات المؤسسة، مما خلق نوعا من التناقض في التسيير بين المسيرين المنتخبين والمسيرين المعينين من طرف الدولة. هذا التدخل خلق نوعا من الازدواجية والتناقض في التسيير الذاتي بسبب وجود مدير معين وهيئة منتخبة، وذلك لكون المدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة، حيث تخول له صلاحيات واسعة تجعل سلطته أقوى من سلطة الهيئة المنتخبة. (بن أشنهو، ع ل، 1982: 25).

أدت هذه الإجراءات التي فرضتها الدولة إلى ظهور الكثير من الصراعات بين العمال والمسؤولين داخل المؤسسات المسيّرة ذاتيا بسبب استئثار فئة قليلة من أصحاب النفوذ ببعض المزايا المادية والإدارية وتحولها إلى فئة بيروقراطية تحتكر السلطات واتخاذ القرارات. (السويدي، م، 1986: 185).

2.6- مرحلة التسيير العمومي أو الشركة الوطنية (1966-1971)

جاءت هذه المرحلة كنتيجة حتمية للصعوبات التي عرفتها مرحلة التسيير الذاتي للمؤسسات، مما جعل الدولة تفكر في تأسيس شركات اقتصادية وطنية عمومية على غرار الشركة الوطنية لمواد البناء، الشركة الوطنية للمناجم، الشركة الوطنية للمنظفات...إلخ.

يعتمد تسيير هذا النوع من الشركات الوطنية على أسلوب التعيين، حيث تعين الدولة مديرا عاما للشركة بموجب قرار وزاري، يتولى تسيير الشركة تحت سلطة الوزارة الوصية ويتمتع بسلطات واسعة، تساعده هيئات استشارية في تسيير شؤون الشركة، تتألف من ممثلين عن بعض الوزارات والحزب. (زغدود، ع، د.س: 185-186).

3.6- مرحلة التسيير الاشتراكي (1971-1980)

فشل المرحلتين السابقتين جعل الدولة تفكر في طريقة جديدة للقضاء على النقائص والمشاكل التي عرفتها تلك المرحلتين، وهي التسيير الاشتراكي للمؤسسات، حيث تعتبر المؤسسات ملكا للدولة تابعة للقطاع العمومي تتولى الدولة تمويلها والاستثمار فيها.

تبنت الجزائر طريقة التسيير الاشتراكي للمؤسسات كأداة لتحقيق التنمية الشاملة وتجاوز سلبيات التسيير، وتذليل الفوارق الطبقية في المجتمع الجزائري، وهذا ما جعل هذه المرحلة تعتبر قفزة نوعية في مجال سياسة تنظيم وتسيير القطاع الاقتصادي العمومي. (عيسى، ر، 1987: 17).

4.6- مرحلة إعادة الهيكلة (1980-1988)

ظهرت هذه المرحلة جليا من خلال وضع المخطط الخماسي (1980-1984)، وكان من أهدافها ما يلي: (الجريدة الرسمية، 42/80، 04-10-1980: 14-15).

- تدعيم اللامركزية وتوزيع السلطة لتشمل مختلف المستويات دون التمييز بين الأنشطة الإدارية والأنشطة الإنتاجية.
- تشجيع المبادرة التي تقوم بها هيئات المؤسسة ووحداتها الإنتاجية بهدف استعمال الكفاءات البشرية استعمالا عقلانيا.
- مراعاة الملاءمة القصوى بين حجج المؤسسة، ومستوى عملها واختصاصها الإقليمي.

لم تحقق مرحلة إعادة الهيكلة الأهداف الاقتصادية المرجوة منها كالاستقلالية المالية والتسييرية، وبقي تدخل الدولة في قرارات المؤسسات الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمخططات التسيير والإنتاج، مما تطلب البحث عن حلول جديدة لتحقيق ذلك.

5.6- مرحلة استقلالية المؤسسات (1988-1995)

هدفت هذه المرحلة إلى تجسيد مبدأ الاستقلالية كأداة لتحقيق اللامركزية بكل أبعادها. (بن عنتر، ع، ر، 2002: 109)، سواء تعلق الأمر بالجانب التسييري أو بالجانب المالي أو بالجانب الإنتاجي والتخطيط المستقبلي لنشاط المؤسسات.

سعت الدولة من خلال هذا النمط الجديد في التسيير إلى البحث عن أحسن السبل لبناء اقتصاد وطني عصري لرفع أداء المؤسسات والتقليل من أعباء خزينة الدولة.

6.6- مرحلة الخوصصة (بداية من 1995)

يشير مصطلح الخوصصة بمعناها العام إلى تحويل ملكية المؤسسة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص سواء كان ذلك عن طريق البيع أو التنازل أو الشراكة، وهي سياسة تلجأ إليها الدول خاصة في حالات العجز الاقتصادي أو الإفلاس.

تعرف الخوصصة بأنها عملية تحويل المشروعات العامة إلى القطاع الخاص كليا أو جزئيا، أو زيادة رأسمالها بمساهمة القطاع الخاص. (إبراهيم، م، فندي، ج، 2008: 23).

7- تحليل بيانات الجداول الخاصة بفرضيات البحث

1.7- تحليل بيانات الجداول الخاصة بالفرضية الأولى

يؤثر هامش الأرباح في اتجاه المؤسسةنحو استخدام آليات التحفيز المالي.

الجدول رقم 01: يبين العلاقة بين هامش الأرباح ومدى ضمان منح وعلاوات استثنائية.

ضمان منح وعلاوات استثنائية / هامش الأرباح		نعم	لا	المجموع
جيدة	ك	44	39	83
	٪	٪ 53.01	٪ 46.99	٪ 100
متوسطة	ك	4	31	35
	٪	٪ 11,43	٪ 88,57	٪ 100
المجموع	ك	48	70	118
	٪	٪ 40.68	٪ 59.32	٪ 100

تشير بيانات هذا الجدول أن غالبية المبحوثين أجابوا بعدم ضمان المؤسسة لمنح وعلاوات استثنائية بنسبة 59.32٪، ثم 40.68٪ لمن أقروا بعكس ذلك. وكانت أعلى نسبة 88,57٪ بالمحور الخاص بعدم ضمان المؤسسة لمنح وعلاوات استثنائية، عند من أقروا بهامش أرباح متوسط، مقابل 46.99٪ عند من أقروا بهامش أرباح جيد.

أما في المحور الخاص بمن أجابوا بأن المؤسسة تضمن منح وعلاوات استثنائية فكانت النسبة الأعلى عند من أجابوا بأن هامش أرباح المؤسسة المالية جيدة مقدرة بـ 53.01٪، ثم نسبة 11,43٪ عند من أجابوا بأن هامش الأرباح متوسط.

تؤكد نتائج هذا الجدول أن هامش الأرباح المالية للمؤسسة له دور في استخدام آلية التحفيز المالي عن طريق ضمان منح وعلاوات استثنائية للعمال المتفانين في العمل.

تؤكد هذا الدور قيمة كا^2 17.64 الدال إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0.00، ودرجة حرية مقدارها 1°، مما يؤكد على وجود علاقة ارتباطية قوية بين هامش الأرباح وضمان المنح والعلاوات الاستثنائية، وهذا ما يؤكد صحة هذا الفرض.

تؤكد هذه النتائج أن تحسن هامش الأرباح المالية للمؤسسة يولّد نوعا من الرضى والاطمئنان لدى الإطارات ويكوّن لديهم اتجاها إيجابيا نحو التحفيز المالي وتقديم منح وعلاوات استثنائية للعمال، وذلك كون هذه المنح لا تؤثر على مداخيل المؤسسة، لأنها تتمتع بهامش أرباح جيد يسمح لها بتنويع سبل التحفيز المالي للعمال.

الجدول رقم 02: يبين العلاقة بين هامش الأرباح والتوجه نحو تطوير سبل التحفيز المادي.

التوجه نحو تطوير سبل التحفيز المادي / هامش الأرباح		نعم	لا	المجموع
جيدة	ك	59	24	83
	٪	٪ 80.82	٪ 19.18	٪ 100
متوسطة	ك	31	4	35
	٪	٪ **88.57**	٪ 11.43	٪ 100
المجموع	ك	90	28	118
	٪	٪ 76.27	٪ 23.73	٪ 100

يشير الاتجاه العام لهذا الجدول أن أغلبية الإطارات يؤيدون التوجه نحو تطوير سبل التحفيز المادي بنسبة 76.27٪، بينما قدرت نسبة الإطارات الذين يعارضون توجه المؤسسة نحو تطوير سبل التحفيز المادي بنسبة 23.73٪.

سجلت أعلى نسبة بالمحور الخاص بمن يؤيدون توجه المؤسسة نحو تطوير سبل التحفيز المادي وهي 88.57٪، وكانت عند الإطارات الذين أجابوا بأن هامش الأرباح المالية للمؤسسة متوسط، ثم 80.82٪ عند من أجابوا بأن هامش الأرباح المالية كان جيدا.

بالنسبة للمحور الخاص بالاتجاه المعارض لتوجه المؤسسة نحو تطوير سبل التحفيز المادي فكانت أعلى نسبة عند من أجابوا بأن هامش الأرباح المالية جيدة بـ 19.18٪، ثم نسبة 11.43٪ عند من أجابوا بأن هامش الأرباح متوسط، وهي نسب غير دالة إحصائيا على علاقة تأثيرية بين هامش الأرباح والاتجاه نحو تطوير سبل التحفيز المادي، وهذا ما يؤكد عدم صحة هذا الفرض.

أما قيمة كا^2 المقدرة بـ 4.16 والدال إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية قدرها 0.04، ودرجة حرية مقدارها 1° فهي دلالة عن العلاقة العكسية.

2.7- تحليل بيانات الجداول الخاصة بالفرضية الثانية

تؤثر الصعوبات المالية للمؤسسة بشكل سلبي على سياستها نحو التكوين ومتابعة العمال

الجدول رقم 03: يبين العلاقة بين الصعوبات المالية للمؤسسة سبب عدم إجراء التربصات.

سبب عدم إجراء التربصات / الصعوبات المالية		نقص الموارد	قلة الوقت	أعباء تنظيمية	أخرى	المجموع
نعم	ك	9	0	4	0	13
	٪	٪ 69.23	٪ 0	٪ 30.77	٪ 0	٪ 100
لا	ك	0	60	1	44	105
	٪	٪ 0	٪ 57.14	٪ 0.95	٪ 41.91	٪ 100
المجموع	ك	9	60	5	44	118
	٪	٪ 7.63	٪ 50.85	٪ 4.24	٪ 37.28	٪ 100

تشير بيانات الجدول أعلاه أن الأغلبية يرجعون صعوبة إجراء التربصات لقلة الوقت بنسبة 50.85٪، ثم نسبة 37.28٪ يرجعونها لهذه الظروف كلها مجتمعة، ثم نسبة 7.63٪ أرجعوا السبب لنقص الموارد المالية، وأخيرا الأعباء التنظيمية بنسبة 4.24٪.

سجلت أعلى نسبة بالجدول رقم (03) أعلاه بالمحور الأول الخاص بالإطارات الذين أرجعوا سبب صعوبة إجراء التكوينات لنقص الموارد المالية بنسبة 23.69٪، وانعدمت النسبة عند الإطارات الذين أجابوا عكس ذلك.

أما في المحور الخاص بمن أرجعوا سبب صعوبة إجراء التربصات لضيق الوقت فسجلت نسبة 57.14٪ عند من أجابوا بعدم تعرض المؤسسة لصعوبات مالية، فيما انعدمت النسبة 0٪ عند من أقرّوا بتعرض المؤسسة لصعوبات مالية.

وفي المحور الخاص بعزو أسباب الصعوبة في إجراء التكوينات للأعباء التنظيمية فنسجل أعلى نسبة وهي 30.77٪ عند من أجابوا بتعرض المؤسسة لصعوبات مالية، ونسبة 0.95٪، والتي سجلت عند من ينفون ذلك.

أخيرا في المحور الرابع الخاص بعزو أسباب الصعوبات في إجراء التكوين للظروف مجتمعة مع فكانت النسبة الأكبر 41.91٪ عند من ينفون تعرض المؤسسة لصعوبات مالية وانعدامها 0٪ عند من يقرون بتعرضها لصعوبات مالية.

تبين هذه النتائج على العلاقة القوية بين الصعوبات المالية وأسباب عدم إجراء التكوينات، فكلما كان هناك إقرار بوجود صعوبات مالية، زادت نسبة إرجاع سبب الصعوبات لنقص الموارد المالية مثلما تؤكد على ذلك قيمة كا^2 والمقدرة بـ 109.83، وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية قدرها 0.00، ودرجة حرية 3°.

نستنتج من خلال تحليلنا لبيانات نتائج الجدول أعلاه أن الصعوبات المالية التي تعانيها المؤسسات الاقتصادية لها تأثير كبير على سياسة المؤسسة في مجال التكوين، وذلك كون أغلب الإطارات المبحوثين يرجعون سبب عدم إجراء التكوينات للصعوبات المالية خاصة إذا كانت المؤسسة تشكوا من معاناة أو عجز مالي جراء هذه الصعوبات.

أما إذا كانت المؤسسة لا تشكوا من صعوبات مالية فإن المبحوثين يرجعون أسباب عدم إجراء التربصات لعوامل أخرى متعددة، كقلة الوقت، وكثرة الأعباء التنظيمية وغيرها، فالصعوبات المالية التي قد تواجهها المؤسسة الاقتصادية خلال مسيرتها لها تأثير على سياستها العامة في مجال تكوين مما يؤكد على صحة هذا الفرض.

الجدول رقم 04: يبين العلاقة بين الصعوبات المالية للمؤسسة والتوجه نحو آلية الخصم من الأجر.

التوجه نحو الخصم من الأجر / الصعوبات المالية		موافق جدا	موافق	محايد	معارض	المجموع
نعم	ك	0	13	0	0	13
	٪	٪0	٪ 100	٪ 0	٪ 0	٪ 100
لا	ك	2	60	42	1	105
	٪	٪ 1.90	٪ 57.14	٪ 40	٪ 0.95	٪ 100
المجموع	ك	2	73	42	1	118
	٪	٪ 1.69	٪ 61.86	٪ 35.59	٪ 0.85	٪ 100

يشير اتجاه هذا الجدول إلى أن أغلبية الإطارات المبحوثين يوافقون على الاتجاه نحو الخصم من الأجر كآلية لمراقبة الأداء بنسبة 61.86٪، ثم نسبة المحايدين الذين ليست لهم إجابة بنسبة 35.59٪، ثم نسبة 1.69٪ عند من يوافقون بشدة على استخدام آلية الخصم من الأجر، ثم أخيرا نسبة 0.85٪ من المعارضين لاستخدام هذه الآلية.

كانت نسبة 100٪ هي الأعلى بهذا الجدول في المحور الخاص بمن يوافقون على استخدام آلية الخصم من الأجر كآلية رقابية على العمال وسجلت عند الذين أجابوا بأن المؤسسة تعرضت لصعوبات مالية، ثم تليها نسبة 57.14٪ عند من لا يقرون بذلك.

بالنسبة للمحور الخاص بمن يوافقون جدا على استخدام آلية الخصم من الأجر مع العمال، فنسجل نسبة 1.90٪ عند من لا يقرون بوجود صعوبات مالية، فيما تنعدم النسبة 0٪ عند الإطارات الذين يقرون بوجود صعوبات مالية تواجه المؤسسة.

سجلنا بالمحور الخاص بمن كان اتجاههم محايدا بشأن استخدام الخصم من الأجر نسبة 40٪ عند من لا يقرون بوجود صعوبات مالية، فيما تنعدم النسبة 0٪ عند من يقرون بوجود هذه الصعوبات.

أخيرا بالمحور الخاص بالمعارضين لاستخدام آلية الخصم من الأجر فنسجل نسبة 0.95 ٪ عند من لا يقرون بوجود الصعوبات المالية، و0٪ عند من يقرون بذلك.

تؤكد هذه النسب وجود علاقة بين الصعوبات المالية والاتجاه نحو استخدام آلية الخصم من الأجر كآلية لمراقبة أداء العمال كما تؤكده قيمة كا^2 المقدرة بـ 9.01 وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة 0.02، ودرجة حرية 3° مما يؤكد صحة هذا الفرض.

تبين هذه النتائج تأثير الصعوبات المالية للمؤسسة في اتجاه الإطارات نحو استخدام آلية الخصم من الأجر في مراقبة أداء العمال، وهذا نتيجة تخوفهم عن المستقبل المالي للمؤسسة، مما يدفعهم لتشديد الرقابة باستخدام آلية الخصم من الأجر كإجراء عقابي.

يمكن تفسير هذه النتائج في ضوء نظرية الإدارة العليا التي جاء بها "هنري فايول" (H. Fayol) ضمن مبدأ "الانضباط والصرامة" وهو في نظر "فايول" احترام الالتزامات الهادفة إلى تحقيق الطاعة والتنفيذ ومظاهر الاحترام، ويقرر "فايول" أن تحقيق النظام يرتبط بوجود مديرين على درجة عالية من الكفاءة والصرامة في جميع المستويات، وتتجلى هذه الصرامة في استخدام الإطارات آلية الخصم من الأجر كإجراء انضباطي، عقابي، وردعي.

تعكس هذه النظرة اتجاها سلبيا للإطارات نحو العمال، ما يدفعهم لاستخدام الآليات الردعية كالخصم من الأجر، وهذه الأساليب انتقدها عالم الاجتماع الأمريكي "ماكجريجور دوغلاس" (M. Douglass)، والتي أرجعها للنظرة الكلاسيكية التي يبنيها المسؤولون عن العمال، واستخدم في تفسيره لذلك نظرية سماها بنظرية (x)

والتي يفترض أنها تتعامل بقسوة مع العمال، وقدم بديلا لها تمثل في نظرية (y) التي تنادي باستبعاد الإجراءات المتشددة مع العمال، حيث تدعوا هذه النظرية لتحسين التعامل مع العمال والاهتمام بحاجاتهم المادية وغير المادية على حد سواء، وليس إخضاعهم للرقابة فقط.

3.7- تحليل بيانات الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة

يؤثر العجز المالي للمؤسسة في سياستها نحو اعتماد التحفيز المالي

الجدول رقم 05: يبين العلاقة بين المعاناة من عجز مالي وسبب عدم وجود حوافز.

سبب عدم وجود حوافز / المعاناة من عجز مالي		ترشيد النفقات	لا توجد دوافع لذلك	غياب مخطط للحوافز	المجموع
أحيانا	ك	22	0	9	31
	٪	٪ 70.97	٪ 0	٪ 29.03	٪ 100
لا أبدا	ك	19	26	42	87
	٪	٪ 21.84	٪ 29.89	٪ 48.27	٪ 100
المجموع	ك	41	26	51	118
	٪	٪ 34.75	٪ 22.03	٪ 43.22	٪ 100

يشير الاتجاه العام لهذا الجدول إلى أن أغلبية الإطارات المبحوثين يرجعون سبب غياب الحوافز لغياب مخطط خاص بالحوافز بسبة 43.22٪، ثم نسبة 34.75٪ عند من يرون السبب لترشيد النفقات، وأخيرا نسبة 22.03٪ لمن أجابوا بعدم وجود دوافع لذلك.

سجلت أعلى نسبة بالجدول في المحور الأول الخاص بالإطارات الذين أرجعوا سبب غياب الحوافز لترشيد النفقات بـ 70.9٪ سجلت عند من أجابوا بتعرض المؤسسة لمعاناة من عجز مالي في بعض الفترات مقابل نسبة 21.84٪ عند الذين أجابوا بعكس ذلك.

بالنسبة للمحور الثاني الخاص بالإطارات الذين أرجعوا سبب غياب الحوافز لعدم وجود دوافع لذلك فأعلى نسبة: 29.89٪ عند الإطارات الذين أجابوا بعدم تعرض المؤسسة لعجز مالي، مقابل انعدام النسبة عند من أقروا بمعاناتها أحيانا من عجز مالي.

أما بالمحور الثالث الخاص بالإطارات الذين أرجعوا سبب غياب التحفيز لغياب مخطط للحوافز فسجلت أعلى نسبة عند من أجابوا بعدم تعرض المؤسسة لعجز مالي حيث قدرت هذه النسبة بـ 48.27٪، مقابل نسبة 29.03٪ عند من أجابوا بتعرض المؤسسة أحيانا لمعاناة من عجز مالي.

تؤكد نتائج بيانات هذا الجدول لوجود علاقة بين المعاناة من عجز مالي وسبب غياب الحوافز، حيث أن أغلب الإطارات ممن أقروا بمعاناة المؤسسة أحيانا من عجز مالي يرجعون سبب غياب التحفيز لترشيد النفقات بينما الذين لم يقروا بالعجز المالي يرجعون السبب لعدم وجود دوافع لذلك، وتؤكد هذا قيمة كا^2 المقدرة بـ 27.10 والدال إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0.00، ودرجة حرية 2°، مما يؤكد صحة هذا الفرض.

تبين هذه النتائج أن اتجاه الإطارات نحو ترشيد النفقات يتأثر بالوضعية المالية للمؤسسة، وهو اتجاه مرتبط باتخاذ قرار إلغاء العمل بآليات التحفيز. وهذا ما يمكن تفسيره في ضوء نظرية "اتخاذ القرارات" لـ "هربرت سيمون" (H. Simon) التي تعتبر أن التنظيم نظام اجتماعي مبني على اتخاذ القرارات، ودراسة التنظيم تنصبّ بالأساس على فهم عملية اتخاذ القرارات، والمؤثرات المتفاعلة التي تساهم في اتخاذ القرار الصائب.

الجدول رقم 06: يبين العلاقة بين المعاناة من عجز مالي ومدى ضمان منح وعلاوات استثنائية.

ضمان منح وعلاوات استثنائية / المعاناة من عجز مالي		نعم	لا	المجموع
أحيانا	ك	18	13	31
	٪	٪ 58.06	٪ 41.94	٪ 100
لا أبدا	ك	30	57	87
	٪	٪ 34.48	٪ 65.52	٪ 100
المجموع	ك	48	70	118
	٪	٪ 40.68	٪ 59.32	٪ 100

يشير الاتجاه العام لهذا الجدول إلى أن أغلبية المبحوثين ينفون ضمان المؤسسة لمنح وعلاوات استثنائية للعمال بنسبة مئوية مقدرة بـ 59.32٪، بينما يؤكد مقابل ذلك 40.68٪ من المبحوثين وجود منح وعلاوات استثنائية.

أعلى نسبة في الجدول 65.52٪ سجلت في المحور الخاص بمن لا يقرون بوجود منح وعلاوات استثنائية، عند من لا يقرون بتعرض المؤسسة لعجز مالي من قبل مقابل نسبة 41.94٪ عند من يقرون بوجود عجز أحيانا، وهي نسب عكسية غير دالة إحصائيا.

أما بالنسبة للمحور الخاص بالإطارات الذين يقرون بوجود منح وعلاوات استثنائية فقدرت أعلى نسبة بـ 58.06٪ عند من أقروا بتعرض المؤسسة أحيانا لعجز مالي مقابل 34.48٪ عند من لم يقروا بحدوث عجز مالي، وهي نسب دالة إحصائيا على وجود علاقة بين معاناة المؤسسة من عجز مالي وغياب المنح والعلاوات الاستثنائية.

تشير هذه النتائج إلى وجود علاقة متوسطة بين المعاناة من عجز مالي وغياب المنح والعلاوات الاستثنائية التي تضمنها المؤسسة لعمالها وهو ما يؤكد صحة هذا الفرض وبالتالي تحقق الشق العاشر من الفرضية الأولى مثلما تؤكده قيمة كا^2 المقدرة بـ 5.26 وهو دال إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية 0.02 ودرجة حرية 1°.

تعكس هذه النتائج تأثير الصعوبات المالية على السياسة المالية العامة للمؤسسة الاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال اتجاه أغلب إطاراتها بالتأكيد على عدم ضمانها للمنح والعلاوات الاستثنائية في حال كانت ظروفها المالية صعبة.

من خلال تحليلنا لبيانات المؤشرات الخاصة بالفرضية الأولى والتي تحدثنا فيها عن تأثير الظروف المالية للمؤسسة الاقتصادية في اتجاهات الإطارات لتحديد واستخدام آليات التحفيز المالي والتكوين لاحظنا تأثر الإطارات بالظروف المالية للمؤسسة خاصة فيما تعلق بالاتجاه نحو التحفيز كآلية لرفع الأداء والاتجاه نحو استخدام المنح والعلاوات الاستثنائية في حالة تمتع المؤسسة بهامش أرباح جيد، وكذا الاتجاه نحو التكوين.

لاحظنا الانعكاس السلبي للصعوبات المالية على إجراء التربصات وعلاقتها بالاتجاه نحو استخدام آلية الخصم من الأجر، وكذلك تأثير العجز المالي في اتجاه الإطارات نحو استخدام الصرامة كآلية للتعامل مع العمال، وهذا ما يجعلنا نؤكد بأن الوضعية المالية للمؤسسة بصفة عامة لها دور في اتجاه الإطارات لتحديد واستخدام

آليات التحفيز المالي والتكوين، فإذا كانت جيدة فإنها تنعكس إيجابيا على اتجاهاتهم في استخدام هذه الآليات، وتنعكس سلبيا على اتجاهاتهم في حال واجهت المؤسسة صعوبات مالية.

يمكن تفسير هذا إجمالا بالاعتماد على نظرية الإدارة العلمية لـ"فريديريك تايلور" (F. Taylor) الذي ركز على التحفيز المادي كمحفز أساسي، وكان يهدف "تايلور" من وراء نظريته هذه إلى صنع توافق بين أجر العمال من جهة، ومستوى الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا ما سماه تايلور "بالأجر بالقطعة"، ومن خلال تجاربه توصل إلى ما يسمى بالطريق الأفضل والوحيد بإعادة تقسيم العمل من خلال وضع نظام جديد للأجور مبني على أساس الكمية المنتجة بدلا من الاعتماد على النظام الزمني الذي كان معتمدا من قبل، والذي يعني به إتباع أحسن طريقة ممكنة لزيادة الإنتاجية وما يلزمها من تنظيم عقلاني للعمل والمحفز الوحيد والأساسي هو ذو طبيعة مالية لكن مع العمل من أجل القضاء على التبذير في الوقت والموارد بإتباع المنهج العلمي في اختيار وتدريب العامل بما يسمح من اكتسابه المهارات التي يكون لها الأثر الايجابي على زيادة إنتاجيته.

8. خاتمة

تطرقت من خلال هذا البحث لأهم المراحل التاريخية التي مرت بها المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بدءا بمرحلة التسيير الذاتي، فمرحلة التسيير الاشتراكي، فمرحلة الشركة الوطنية، فإعادة الهيكلة، فالاستقلال المؤسساتي، ثم أخيرا مرحلة الخوصصة.

كما تناولت بالدراسة والتحليل أثر الصعوبات المالية في السياسة العامة للمؤسسة الاقتصادية من خلال ثلاث فرضيات تناولت هامش الربح والصعوبات المالية والمعاناة من العجز المالي الذي يمكن أن تتعرض له المؤسسة، ومدى تأثير هذه العوامل في السياسة المالية والإدارية للمؤسسة.

كانت النتائج تؤكد تحقق هذه الافتراضات بنسب متفاوتة حسب ما أكدته القيم الإحصائية ل كا^2، التي اعتمدنا عليها في قياس مستوى الدلالة الإحصائية للعلاقات بين متغيرات الفرضيات عند درجات حرية معينة.

بناء على النتائج المتوصل إليها يجدر بنا التنويه لضرورة تقييم جديد للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بتنافسية المؤسسات وطرق الرفع من أدائها وفعاليتها الاقتصادية

القائمة على تحسين مستوى أداء العاملين وتأهيلهم وتنمية قدراتهم بما يحقق أهداف المؤسسة.

9. قائمة المراجع:

المؤلفات:

1-الفهداوي، ف خ، (2001)، السياسة العامة، دار اليسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2-العدلوني، م أ، (2002)، العمل المؤسسي (ط1)، دار بن حزم، بيروت، لبنان.
3-Jean, L, Jacques, M, économie enterprise, Dunod, Paris, 2004.
4-مسعداوي، ي، (2014)، أساسيات في إدارة المؤسسات، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.
5-زرواتي، ر، (2002)، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية (ط1)، دار هومة، الجزائر.
6-بوحوش، ع، الذنيبات،م، (2007)، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
7-معن خليل، ع، (1995)، مناهج علم الاجتماع (ط1)، دار الشروق، عمان.
8-حسن، م ح، (1986)، الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي، دار الطليعة، بيروت.
9-عيّاد، أ، (2006)، مدخل لمنهجية البحث الاجتماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
10-عبد المجيد، ل، (1976)، علم الاجتماع (ط7)، دار المعارف، القاهرة.
11-أنجرس، م، (2006)، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات علمية، دار القصبة للنشر، الجزائر.
12-بن أشنهو، ع ل (1982)، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (1962-1980)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
13-السويدي، م، (1986) التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجربة العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.
14-زغدود، ع، (د. سنة) ط2، المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي في الجزائر، المؤسسة الجزائرية للطباعة.

15-رياض، ع، (1987)، النظام القانوني للمؤسسات الاقتصادية الاشتراكية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
16-إبراهيم، م، الجبوري، ف (2008) ط1، النظام القانوني للتحول إلى القطاع الخاص، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

المقالات:

17-بن عنتر، ع ر، (عدد2، جوان 2002)، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، الجزائر.

الوثائق الرسمية:

18-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 242/80 المؤرخة في: 1980/10/04 المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات، المادة2.